استراتيجية آسيا ٢٠٣٠

عرض : مصطفي أحمدي
مستشار إعلامي سابق بسفارة مصر في أديس أبابا

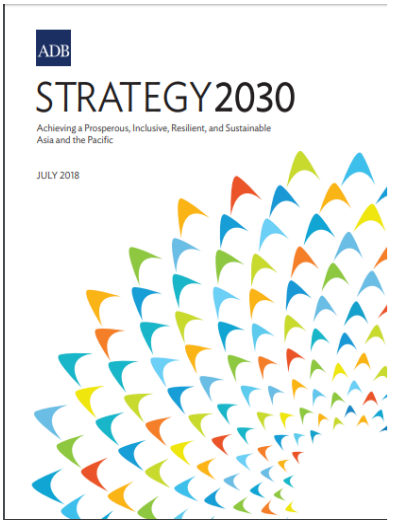

مقدمة:

أصدر بنك التنمية الآسيوي Asian Development Bank استراتيجية جديدة طويلة الأمد "استراتيجية ٢٠٣٠" في ٢٥ يوليو ٢٠١٨، يستعرض فيها رؤيته واستجابته الاستراتيجية للاحتياجات المتغيرة لقارة آسيا ومنطقة المحيط الهادي، حيث اتخذت قارة آسيا ومنطقة المحيط الهادي شوطاً هائلاً في مجال خفض معدلات الفقر وتحقيق النمو الإقتصادي خلال الخمسين عاماً الأخيرة، حيث تسعي إلي تحقيق قفزات كبيرة في هذا الشأن، ويعد بنك التنمية الآسيوي شريكاً رئيسياً في التحول الهام للمنطقة وهو ملتزم بالاستمرار في تقديم خدماته في مرحلة التنمية التالية.

تركز الاستراتيجية علي سبعة أولويات عملياتية، تشمل: معالجة الفقر وخفض معدلات انعدام المساواة; و التسريع من وتيرة التقدم في مجال المساواة بين الجنسين; ومعالجة قضية تغير المناخ ; و دعم التنمية الريفية والأمن الغذائي ; وتعزيز القدرات المؤسسية والحوكمة ; ودعم التكامل والتعاون الإقليميين. وتتضمن الوثيقة التي أطلقها البنك عدة محاور تشمل: المشهد المتغير والتحديات، رؤية البنك والقيمة

المضافة، والمبادئ الحاكمة للعمليات التي يقوم بها البنك، والأولويات العمليـاتـيـة، وتوسيع نطاق عمليات القطاع الخاص، وحشد الموارد المالية للتنمية، ودعم الخدمـات المعرفية،وهذا يتضح فيما يلي :

المشهد المتغير والتحديات:

يستعرض هذا الجزء المقدرات الاقتصادية التي تنعم بها قارة آسيا والتي بفضلهـا ارتفع نصيب القارة من إجمالي الناتج المحلي في العالم من ٢٥% في عام ٢٠٠٠ إلي ٣٣% في عام ٢٠١٦، مع توقع أن تشكل القارة أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي في العالم بحلول ،حيث أدي النمو الإقتصادي القوي في القارة إلي خفض كبيـر فـي معدلات الفقر وإرتفاع المدخولات وتحسين مستوي المعيشة..ولكن وبالرغم من ذلك لم تحقق أجندة القضاء علي الفقر كل أهدافها بعد، حتي في الدول التي يرتفع بها متوسط دخل الفرد السنوي، حيث يعيش ٣٢٦ مليون شخص تحت خط الفقر (أقل مـن ١,٩٠ دولار يومياً) فيما يعيش ٩١٥ مليون شخص علي أقل مـن ٣,٢٠ دولار يـومـيـاً (إحصائيات ٢٠١٣)، كما أن الفقر يزداد في المناطق الريفية عنه في الـمـنـاطـق الحضرية، مع تباين كبير في فرص الحصول علي التعليم والوصول لخدمات المـيـاه والكهرباء والصرف الصحي وتفاوت الأجور. وتري الدراسة أن التقدم التكنولـوجـي والذي يشمل مجالات التكنولوجيا الرقمية وصناعة الآليات (الروبـوتـات) والـذكـاء الصناعي سوف تغير من طرق إنتاج السلع والخدمات وسبل توزيعها، بمـا يسـمـح بمشاركة واسعة من كافة الفئات المجتمعية ومن ثم سينعكس على تحسين مستويـات المعيشة للأفراد، ثم تنتقل الدراسة للحديث عن الضغوط البيئية المتنامية والتي تهـدد القارة الآسيوية مثل تلوث الهواء والمياه واستخدام المجاري المائية والأنـهـار فـي عمليات الصرف، وإزالة الغابات، حيث تري الدراسة أن تلك التحديات البيئية تـزيـد الأمر سوءاً للفقراء، خاصة هؤلاء الذين يعتمدون علي النظام البيئي من أجل المعيشة وتحقيق الأمن الغذائي، هذا بالإضافة إلي خطر شح الموارد المائية بالنظر إلي عوامـل تغير المناخ والطلب المتزايد علي المياه لمواجهة احتياجات النمو السكاني المتسـارع

في المنطقة. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، تري الدراسة أنه بالنظر إلي تعداد سكان القارة، فإنه يقع علي عاتقها تحقيق أهداف التنمية المستدامة في القضاء علي الفقر والجوع وقلة الحصول علي الخدمات الإجتماعية، وتقليل الإنبعاثات الغازية، نظراً لأن القارة مسئولة عن ٤٨% من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون علي الصعيد العالمي.

رؤية بنك التنمية الآسيوي:

يقوم البنك بدعم جهود القضاء علي شدة الفقر وتوسيع رؤيته لتحقيق إقتصاد مزدهر وسريع الاستجابة للمتغيرات في قارة آسيا ومنطقة المحيط الهادي، وذلك عبر دعم النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل وتحقيق الشمولية لضمان مشاركة المكاسب الاقتصادية علي نطاق أوسع، وفيما يتعلق بتعزيز التنمية المستدامة، فإن البنك سيقوم بتوسيع تداخلاته في القطاعات الإجتماعية والتي تشمل التعليم والصحة والحماية المجتمعية ودعم البنية التحتية لما لها من دور حيوي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المجتمعية، كما أن البنية التحتية المتطورة تساعد في توفير خدمات صحية وتعليمية وإجتماعية بجودة عالية. وليهذا يسعي البنك كذلك إلي ضمان حصول الفقراء والنساء والفئات الأكثر احتياجاً (ويشمل ذلك كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة) إلي الخدمات الأساسية في مجالات الطاقة والنقل والمياه وخدمات الصرف الصحي. كما سيقوم البنك بتعميق التواصل بين الدول تحفيزاً للنمو الاقتصادي وللمساهمة في خفض معدلات الفقر، وسيظل البنك شريكاً أساسياً للتنمية وسيقوم بدمج الموارد المالية والمعرفة والشراكات المختلفة لتعظيم فوائد التنمية لشعوب المنطقة، بالإضافة إلي ذلك، سيدعم البنك الحوار والتعاون بين الشركاء وأصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية وشركاء التنمية علي المستوي الثنائي والمؤسسات الخيرية و منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وبالتوازي مع جهود مجموعة الـ ٢٠ (G٢٠) لتعزيز الحوكمة المالية العالمية، فإن التعاون مع صندوق النقد الدولي IMF والمصارف التنموية متعددة الأطراف الأخري يستهدف

تعظـيم الأثر الذي تتركـه منظومة المؤسسات المالية العالمية ككل علي عـمـلـيـة التنمية.

المبادىء الحاكمة لعمليات بنك التنمية الآسيوي:

استخدام توجه قائم علي التركيز علي دولة بعينها: يري البنك أن أجندة التنمـيـة ينبغي أن تصمم بطريقة تراعي الظروف المحلية المحددة. وفي هذا الإطار، فإن الدول النامية الأعضاء بالبنك لديها احتياجات متعددة وقوي مؤسسية وموارد متاحة. وعليه، سيقوم البنك بتعديل توجهاته لمجابهة الاحتياجات المتغيرة لكل دولة من هذه الـدول. وستظل استراتيجية الشراكة مع الدولCPS المنصة الرئيسية لتحديد المجـال الـذي سيقوم البنك بالتركيز عليه في عملياته بدولة ما، كما سيقوم البنك بممارسـة مـبـدأ الإنتقائية علي مستوي الدول كي لا تذهب موارده سُدي، وبالبناء علي السجل القـوي من التعاون، سيقوم بنك التنمية الآسيوي بتعزيز التنسيق والشراكات مع المؤسسـات المالية الأخري والشركاء علي المستوي الثنائي ومنظمات المجتمع المدني والقـطـاع الخاص بكل دولة.

دعم الابتكار التكنولوجي للبحث عن أفضل السبل لاستخدام التكنولوجيا المتقـدمـة لدعم بناء القدارت في الدول النامية الأعضاء بالبنك: يشمل ذلك دعـم هـذه الـدول لتحسين البيئة الحاكمة للاقتصاد الرقمي والاستثمار في مجالي صناعـة مـكـونـات الكومبيوتر والبرمجيات. وسيدعم البنك التقنيات المتقدمة بهدف خفض التكلفة ودعـم الاستمرارية وتحسين فعالية وجودة الخدمات والتقليل من التأثيرات السلبيـة عـلـي المستويين البيئي والاجتماعي.

التوجهات التفضيلية

نظراً للتنوع الكبير عبر دول القارة، سيطبق بنك التنمية الآسيوي توجهات تفضيلية لمجموعات متنوعة من الدول، حيث يضع أولوية قصوي للدول الأكثر فقراً في القـارة وتلك المتأثرة بالنزاعات والدول النامية التي تتكون من جزيرة / جزر صغيرة، وفـي هذه الدول سيقوم البنك بالتركيز علي التطوير المؤسسي وإصلاح الحوكمة وتنـفـيـذ

مشروعات أساسية في مجال البنية التحتية والخدمات الإجتماعية، فضلاً عن دعم جهود معالجة جذور الصراعات الكامنة والمصالحة وإعادة الإعمار، وبالنسبة للدول التي تتألف من جزيرة/ جزر صغيرة، فإن دعم البنك سيركز علي التكيف مع عوامل تغير المناخ ، وإدارة مخاطر الكوارث، كما سيقوم البنك بتيسير سبل حصولها علي تكنولوجيا المعلومات والنقل البحري والجوي والتأكيد علي تقوية المؤسسات لدعم جهود هذه الدول في إدارة المخاطر الاقتصادية والمالية.

ومن جانب آخر سيقوم البنك بتحديد عملياته التجارية وفقاً لاحتياجات كل دولة، عبر دعم موارده والبشرية وحضوره الميداني في هذه الدول، كما سيوفر تمويلاً طويل الأمد لدعم الدول محدودة ومتوسطة الدخل، بالتركيز علي مجالات البنية التحتية والحماية الاجتماعية والتحول البنيوي لزيادة الإنتاجية والتنافسية، وإصلاح القطاع العام، وتطوير القطاع الخاص وتعبئة الموارد المحلية.

الأولويات العملياتية

من أبرز الأولويات التي سيهتم بها معالجة الفقر وخفض إنعدام المساواة: ولذلك سيهتم البنك ببرامج التنمية البشرية لمعالجة الفقر المتبقية وتسهيل توفير فرص عمل جيدة، عبر مشروعات صغيرة ومتوسطة، كما سيدعم البنك الدول النامية الأعضاء لتحسين التعليم وتحقيق صحة أفضل للجميع ودعم أنظمة الحماية الإجتماعية وتوفير الخدمات للمحتاجين.

تسريع وتيرة المساواة بين الجنسين: وذلك عبر دعم عمليات محددة تستهدف تمكين المرأة والفتيات والتقليل من الفجوات بين الجنسين. وعليه، فإن ٧٥% علي الأقل من العمليات التي يلتزم بها البنك ستدعم المساواة بين الجنسين بحلول ٢٠٣٠.

معالجة قضية تغير المناخ وبناء مناخ قادر علي الاستجابة للكوارث ودعم الاستدامة البيئية: ولتحقيق هذا الهدف، فإن البنك سيقوم بتوفير ٨٠ مليار دولار من موارده الخاصة بشكل تراكمي في الفترة من ٢٠١٩-٢٠٣٠.

تعزيز التنمية الريفية والأمن الغذائي: سيقوم البنك بمساعدة الدول النامية الأعضاء

لتحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي عبر دعم تبني تقنيات متقدمة وممارسات زراعية أكثر ملائمة للمناخ ودعم تحسين مستويات إدارة الموارد الطبيعية، دعم الحوكمة وبناء القدرات المؤسسية: سيدعم البنك عملية إصلاح الإدارة العامة لمساعدة الدول النامية الأعضاء في خلق بيئة مواتية للتنمية المستدامة، وكذا مساعدتها في الاستجابة للصدمات الاقتصادية وبناء وتحسين القدرات، كما سيطبق البنك إجراءات مناهضة للفساد في كافة مشروعاته وبرامجه.

توسيع نطاق عمليات القطاع الخاص

أعلن بنك التنمية الآسيوي قيامه بتوسيع نطاق عمليات القطاع الخاص ليصل إلي ثلث إجمالي عملياته بحلول عام ٢٠٢٤، فضلاً عن تنويع عملياته في أسواق جديدة مثل الدول المتأثرة بالنزاعات والدول النامية المؤلفة من جزيرة/جزر صغيرة، كما تساعد عمليات البنك في سد الفجوة الحاصلة في أسواق القارة والمساهمة في تطوير قطاع خاص أكثر ديناميكية وتحقيق نتائج تنموية ملموسة. وسيعمل البنك علي ضمان الربحية والاستدامة التجارية، بالنظر إلي أن النجاح التجاري مرتبط بالعوائد التنموية، كما سيستمر البنك في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية ومشروعات الطاقة المتجددة والنقل و المياه والصرف الصحي وإدارة المخلفات، و الصحة والتعليم، كما سيقوم البنك بتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمساهمة في توفير الخدمات الاستشارية فيما يتعلق بالعمليات التجارية وتنمية المشروعات وتوفير التمويل لها عبر الإقراض السيادي وغير السيادي.

تعبئة الموارد المالية لتحقيق التنمية

سيقوم البنك بتعبئة الموارد المالية لتحقيق التنمية عبر تقوية التعاون مع الشركاء علي المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف وشركاء القطاع الخاص، حيث يري البنك أن بناء مثل هذه الشراكات يعد ركيزة أساسية لاستراتيجية ٢٠٣٠ للحصول علي مزيد من الموارد المالية للعمليات التجارية التي يباشرها البنك علي الصعيدين السيادي وغير السيادي، كما سيبحث البنك عن فرص التمويل المشترك عبر مستثمرين من القطاع

الخاص وبخاصة لمشروعات البنية التحتية التي تتطلب تمويلاً كبيراً، ولتحفيز الاستثمارات، سيقوم البنك باستخدام الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحسين بيئة العمل في الدول النامية الأعضاء ودعم قدرات هذه الدول لحشد مزيد من الموارد علي الصعيد المحلي. ولتحقيق هذا الهدف، سيستمر البنك في دعم حكومات هذه الدول لتقوية عملية جمع العائدات وضبط أنظمة الإنفاق بها، كما سيساعد أيضاً في تحقيق مزيد من الشفافية في عملية إدارة الدين بالتعاون مع شركاء التنمية الآخرين، فضلاً أن دعم الدول النامية الأعضاء في تطوير مؤسساتها المالية وأسواق رأس المال سيسهم في توجيه مزيد من مدخرات شعوب المنطقة لاستثمارات أكثر فاعلية وإنتاجية، كما أن زيادة حجم الاعتماد علي العمليات التجارية بالعملة المحلية من شأنه تنمية سوق العملة المحلية وتقليل المخاطر.

تعزيز الخدمات المعرفية

سيستمر بنك التنمية الآسيوي في الاضطلاع بدوره كـ "مُزود للمعرفة" وسيعمل عن كثب مع الدول النامية الأعضاء لتحديد إحتياجاتها وتوفير الخدمات المعرفية ذات الصلة، وعليه سينخرط البنك في الأنشطة البحثية ويقوم بتقديم خدمات استشارية ذات جودة عالية للدول النامية الأعضاء لدعم قدراتها المؤسسية لمجابهة القضايا التنموية وتنفيذ المشروعات وتوسعة شراكاتها المعرفية، وسيعمل كذلك علي تحقيق التواصل بين مسئولي هذه الدول والقطاع الخاص بها والمجتمع المدني والجامعات وبين مراكز المعرفة والتعلم الإقليمية والدولية، هذا فضلاً عن حث كافة أقسام البنك علي استحداث منتجات معرفية والمساهمة في جهود بناء القدرات كل في مجال خبراته، فضلاً عن استمرار معهد بنك التنمية الآسيوي **ADB Institute** في توفير القاعدة التحليلية للعمليات التي يقوم بها البنك والخدمات الاستشارية المطلوبة. وسيعمل البنك كذلك علي تطوير الشراكات المعرفية مع مراكز الأبحاث والجامعات والقطاع الخاص، حيث توفر هذه الشراكات منصة لاختبار الأفكار وابتكار طرق مختلفة للتعامل مع قضايا التنمية الملحة، فضلاً عن مشاركة المحتوي المعرفي معها. وستدعم هذه الشراكات

عملية جمع البيانات في مجالات رئيسية مثل أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ والتمدين ووضعها جميعاً في خدمة العمل التنفيذي، بالإضافة إلي ذلك، سيقوم البنك بنشر المعرفة داخلياً وخارجياً عبر استخدام قنوات الاتصال المتنوعة والتقنيات الرقمية.

هذا بالاضافة الي تطوير الخطط العملياتية لتنفيذ المجالات ذات الأولوية السالفة الذكر، حيث ستركز استراتيجيات الشراكة مع الدول علي تحديد الأولويات لكل دولة علي حده، مع تطوير وتحديث أطر نتائج جديدة لمراقبة وقياس مدي التقدم في تنفيذ العمليات، والاستمرار في تقديم تقارير سنوية حول الآداء المؤسسي باستخدام هذه الأطر، حيث سيغطي الإطار الأول فترة ست سنوات تمتد من ٢٠١٩ حتي ٢٠٢٤، مع القيام بتحديث هذا الإطار بعد نهاية هذه الفترة.